



كلمة وفد ليبيا

أمام المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية) والتكمينية ودمير تلك الأسلحة

جنيف من 28 نوفمبر إلى 16 ديسمبر 2022

يلقيها مستشار / جلال عاشور الجعيدي

السيد الرئيس

يطيب لوفد بلادي أن يتقدّم إليكم بالتهنئة على اختياركم رئيساً لهذا المؤتمر، وهو على ثقة في أن قدرتكم وحنكتكم ستكون لها بالغ الأثر في الوصول إلى أفضل النتائج المنشودة التي تخدم أهداف الاتفاقية، يضم وفد بلادي صوته إلى بيان مجموعة عدم الانحياز الذي القاه ممثل أذربيجان، كما يهنىء ناميبيا على انضمامها إلى الاتفاقية مؤخراً.

السيد الرئيس

تُعد اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية بنصوصها المختلفة من الاتفاقيات المهمة في مجال نزع السلاح لاسيما أسلحة الدمار الشامل، بما تساهم به من حفظ السلام والامن الدوليين وتتيح المجال أمام حكومات الدول في تبادل التعاون العلمي والتكنولوجي في المجالات الاحيائية التي تستخدم في الأغراض السلمية، إلا أنها تواجه تحديات على المستوى الدولي منها انتشار الامراض والأوبئة، وتغيرات المناخ وما يصاحبها من انتكاسات بيئية واقتصادية إلى جانب تحديات نزع أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، والاستفادة القصوى من التطورات التي شهدتها التقنيات الحيوية مع مراعاة المعايير الأخلاقية.

السيد الرئيس

منذ دخول اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ، دأبت الدول الأطراف على الاجتماع في المحافل الدولية الخاصة لاستعراض المعاهدة، من أجل الحرص على التنفيذ الفعال لبنودها وأحكامها، والاستفادة المثلثة من التطورات التي شهدتها العالم في ميدان التقنيات الحيوية، من أجل القضاء على الامراض الفتاكـة والمتفشية خاصة في بلدان العالم النامي



ومن هنا يشيد وفد بلادي ب تلك التوصيات الناتجة عن تلك المؤتمرات، ويحيث الدول الأطراف على التضامن الفعال الذي يترجم إلى أعمال ملموسة تساهم في القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومن بينها الأسلحة البيولوجية، ويسعى إلى تعاون تقني سلمي يزيل العراقيل أمام التبادل العلمي بين الدول الأطراف سواء كان على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف تبادر فيه الدول المتقدمة كإيفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية بغية تحقيق النقدم والازدهار والتنمية للشعوب كافة.

السيد الرئيس

تشكل المادة العاشرة من الاتفاقية أهمية بالغة للدول الأطراف من حيث نصها على حق تلك الدول في التبادل العلمي والتعاون التقني في مجالات التكنولوجيا الإحيائية، والعوامل البيولوجية والتكنولوجية المستخدمة في الأغراض السلمية، وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد في هذه المجالات بغية القضاء على الامراض والممرضات الوبائية وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وإن الامثل ل بهذه المادة تعزوه الإرادة السياسية القوية من كل الأطراف، من خلال تعهداتها باتخاذ تدابير محددة وفعالية ولازمة نحو تشجيع التبادلات العلمية والفنية من بحوث ومعدات ومواد بيولوجية للأغراض السلمية، في خطوات لتعزيز الامثل لهذه المادة تتمثل في فيما يلي :

- منع القيود على التبادلات المسموح بها في إطار التعاون التقني للأغراض السلمية والتي تمثل روح الاتفاقية وركيزة من ركائزها.
- التشجيع على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتحث الدول المتقدمة على المساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحيوية للدول النامية بما يخدم التنمية، من خلال التدريب وبرامج بناء القدرات.
- على الدول الأطراف أن تتعهد بعدم قيامها باتخاذ أي تدابير تمييزية تتعارض من الاتفاقية، أو تعرقل أو تقيد نقل المعلومات العلمية والتقنية في مجالات الاستخدامات السلمية للعوامل البيولوجية والتكنولوجية فيما يتعلق بالهندسة الوراثية والبحوث الإحيائية وتطبيقاتها في مجالات الطب والصيدلة والزراعة.



- حث المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة ذات الصلة على تعزيز الامتثال للاتفاقية بزيادة الأنشطة التعاونية في مجال استخدام العوامل البيولوجية والتكنولوجية في الأغراض السلمية، واكتشاف مسببات الأمراض وطرق علاجها والوقاية منها.

السيد الرئيس

في الختام على الرغم من الظروف السياسية والأمنية التي تشهدها بلادي فإنها تؤكد وتجدد التزامها التام باحترام الاتفاقية وتطبيق بنودها في إطار من المصداقية والشفافية واستعدادها للتعاون مع الدول الأطراف، بما يخدم تنفيذ أهدافها، وتعزيزاً لأحكام الاتفاقية بادرت بلادي منذ فترة إلى إنشاء اللجنة الوطنية للسلامة الحيوية والأخلاقيات البيولوجية كنقطة اتصال وطنية في هذا المجال.

شكراً السيد الرئيس